

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/44/444/Add.1
18 September 1989
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN

الدورة الرابعة والأربعون
البند ٦٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

نقل الأسلحة على الصعيد الدولي

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

المفحة

.....	ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات
٢ بلغاريا

• A/44/150

*

.../...

89-21674 ١٧٥٦ (٨٩)

بلغاريا

[الأصل : بالروسية]

[٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩]

١ - ما فتئت جمهورية بلغاريا الشعبية على قناعة من أن توسيع نطاق نقل الأسلحة على الصعيد الدولي بدون رقابة محفوف بنشوب نزاعات واشتداد حدة النزاعات الإقليمية القائمة . ولدى النظر في مشاكل نقل الأسلحة على الصعيد الدولي ، يتعين إيلاء اهتمام خاص لآثارها السلبية ، المعروفة والمحتملة ، في المناطق التي يهدد فيها التوتر والنزاع الإقليمي السلم والامن الدوليين وكذا الامن الوطني للدول . وحيازة الأسلحة ، بدون رقابة ، بما يزيد عما يلزم لمتطلبات الامن الوطني المشروعة إنما تؤدي ، ولا ريب ، الى عواقب وخيمة بالنسبة لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية السلمية لجميع الشعوب .

٢ - وبلغاريا متفقة مع الآراء والمقترحات الواردة في القرار ٧٥/٤٣ طاء ، الذي ايدت اعتماده . وفي الوقت نفسه ، فإنها ترى ان نتيجة التصويت ("مؤيدون" : ١١٠ ؛ "معارضون" : ١ ؛ "ممتنعون عن التصويت" : ٣٨) إنما تؤكد مرة أخرى صحة ما يرد في هذا القرار من اقتناع بأن "عمليات نقل الأسلحة بجميع جوانبها تستحق النظر الجدي من جانب المجتمع الدولي" .

٣ - والحكومة البلغارية تود أن تؤكد ضرورة التفرقة ، في كل حالة محددة ، بين المعتدين وضحايا السياسة العدوانية . ومن هذا المنطلق ، فإن الحد من نقل الأسلحة على الصعيد الدولي يجب ألا يمس حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير وحرية اختيار نظمها الاجتماعية .

٤ - وتؤيد بلغاريا ، مع الاهتمام ، ما يرد في القرار ٧٥/٤٣ طاء المعنون "نقل الأسلحة على الصعيد الدولي" من تدابير مقترحة لحل المشاكل ذات الصلة . وبشكل أكثر تحديدا ترى بلغاريا أن مما يستحق الاهتمام المقترحات المتعلقة بقيام الدول الاعضاء بدراسة طرق وأساليب تعزيز نظمها الوطنية للإشراف والمراقبة المتصلة بانتاج الأسلحة أو نقلها عبر أراضيها ، ودراسة طرق وأساليب الامتناع عن حيازة أسلحة تزيد عما يلزم لمتطلبات الامن الوطني المشروعة ، مما قد يؤدي الى حدوث اضطراب وعدم استقرار في المنطقة ، وكذلك قيام الدول المصدرة والدول المستوردة للأسلحة بإبرام اتفاقات تتوخى توفير مزيد من الصراحة والوضوح فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة على نطاق عالمي .

٥ - وما يستحق مزيد من الدراسة الاقتراح المتعلق بإجراء دراسة عن طرق ووسائل تعزيز الوضوح في نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الدولي ، على أساس شامل وغير تمييزي ، والاقتراح المتعلق بقيام الدول الاعضاء بتوفير المعلومات المتعلقة بنقل الاسلحة على الصعيد الدولي . ومن المفيد كذلك في هذا الصدد ما سيبدله الامين العام من جهود ، في اطار الحملة العالمية لنزع السلاح ، من توفير للمعلومات المتعلقة بمسألة نقل الاسلحة ونتائجه بالنسبة للسلم والامن الدوليين .

٦ - إن حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية على اقتناع تام بإمكان بل وضرورة الحد من نقل الاسلحة على الصعيد الدولي وإخضاعه لرقابة سياسية فعالة . كذلك ، فإن نقل أحدث الاسلحة التقليدية والتكنولوجيات العسكرية هو أمر له نتائج سلبية بالنسبة للسلم والامن الدوليين . وما يعد مصدر قلق بالغ في هذا الصدد ما تردد من أنباء عن خطر القيام ، بدون رقابة ، بوزع قذائف متطورة لأغراض عسكرية . وإلى جانب التهديد الحقيقي المتمثل في انتشار الاسلحة الكيميائية ، فإن هذا الخطر يشكل عاملاً قوياً من عوامل زعزعة الاستقرار ، ولاسيما في أشد المناطق تفجراً .

٧ - وإلى جانب دراسة أسباب وآليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي ، فإن أو شق أساليب الحد منه وتقليل آثاره السلبية بدرجة كبيرة إنما يتمثل في بذل جهود من أجل تطبيق مبادئ التفكير السياسي الجديد . والنزاعات الاقليمية هي العامل الاساسي وراء نقل الاسلحة على الصعيد الدولي . وتدل خبرة السنوات الماضية ، بصورة مقنعة ، على أن تلك النزاعات يمكن تسويتها بالوسائل السياسية لا العسكرية .

٨ - إن المداومة على تطبيق مبدأ حد الكفاية المعقولة اللازمة لأغراض الدفاع ، وبناء القوة العسكرية للدول وفقاً للمذاهب العسكرية ذات الطابع الدفاعي المحض - وهو ما ينعكس عملياً في استحالة شن هجوم مباغت أو القيام بعمليات هجومية كبيرة - إنما سيؤديان ، على أرجح الاحتمالات ، الى اختفاء عملية نقل الاسلحة على الصعيد الدولي في شكلها العصري . كذلك ، فإن التسوية السياسية للنزاعات ، والزيادة التدريجية للصراحة والوضوح والقدرة على التنبؤ والثقة في ميدان الامن إنما يجب أن تحل جميعها محل انعدام الثقة المتبادل . وفي هذه الحالة فقط يمكن للموارد البشرية والمادية - التي تهدر نتيجة للنزاعات الاقليمية وما تستهلكه من مخزونات من الاسلحة - أن توجه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان .
